النسب الشريف في العهد العلوي

د. حسن بلحبيب

جامعة : جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.

الايميل : alhabib.ha@gmail.com

الهاتف النقال : 0639640342

ملخص البحث : يتحدث البحث عن فئة الأشراف، وذلك في الشق المتعلق بإبراز العناية التي أولاها السلاطين العلويون بهذه الفئة بعد اسقرار المغرب عقب أزمة الثلاثين سنة. حيث قام الشرفاء بلعب وظائف هامة على الساحة السياسية.

وقد أجاب البحث على الأسئلة الآتية : ما أهم الوظائف التي أنيطت بفئة الأشراف مَهمة القيام بها؟ – وما هي الامتيازات التي حصلوا عليها مقابل ذلك؟ – وما الجهود التي قامت بها السلطة المخزية للتصدي لظاهرة المتشرفة؟

ولذلك قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مطالب هي : المطلب الأول : الوظائف السياسية للأشراف، المطلب الثاني : عطايا السلطة المركزية للشرفاء، المطلب الثالث : جهود السلطة المركزية في التصدي لظاهرة (المتشرفة)، وذيلت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج.

. The cherrifien descent in the Alaouite era

Researcher's name: Hassan Belahbib
University: University Abdelmalek Alsaadi, Tetouan

Cell Number: 0639640342
Email: alhabib.ha@gmail.com

Research Summary:
Research summary: the research is about the noble class, specifically the attention and care given by the alaouite sultans to this category after the settlement of Morocco following a thirty-year-crisis, wherein the nobles played an important role on the political level. The research answers the following questions: what were the most important functions assigned to the noble class? What were the privileges they had in return? What did the authorities do to stop the phenomenon of " fake nobles "? Therefore, i divided the research into - Introduction. - Matter 1: the political functions of the nobles. - Matter 2: the gifts and privileges offered to the nobles by the authorities. - Matter 3: the efforts of the authorities to stop the phenomenon of " fake nobles". - Conclusion: it includes the most important results

مقدمة :

مع وصول العلويين إلى الحكم ازدادت مكانة الشرفاء حظوة، وترسخت محبتهم في قلوب الناس، وأحاطهم البلاط بعطفه ورعايته، فكانت الهبات والأموال توزع عليهم بسخاء، والظهائر تسند إليهم بالمئات، وصار جنابهم محفوظا، وحرمتهم مصونة مكرمة.

كما أصبحت أعناق العامة تشرئب إليهم، وتطمع في وساطتهم إما لأجل إسداء خدمة أو فض منازعة أو إجارة من مكروه، بل هناك من ذهب إلى الاعتقاد بأن من كراماتهم إشفاء المرضى ونزول الغيث[1].

إذن منذ تقلد زمام الحكم شرفاء سجلماسة تبلورت معالم تعظيم الشرفاء في عدة جوانب، ذلك أن هؤلاء استمروا – كما كانوا خلال عهد السعديين – معفيين من أداء الضرائب، ومن دفع الزكاة[2]، وأحيانا من التجنيد العسكري[3]، غير أن حضورهم الرمزي بجانب المجاهدين أثناء حدوث مواجهة عسكرية ضد من تسول له نفسه النيل من كرامة هذا الوطن يعد زادا معنويا، كما

هو الشأن بالنسبة لحضورهم بجانب المجاهدين بطنجة سنة 1095هـ/1683م لمحاربة الإنجليز[4].

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب هذه الفئة الاجتماعية كانوا من أهل الحل والعقد إلى جانب العلماء والأعيان، إذ بدونهم لا تتم مراسيم البيعة التي تخول لكل سلطان تبوأ كرسي الحكم، وقد قام هؤلاء بتأدية البيعة للسلطان المولى الرشيد سنة 1077هـ/1666م[5]. وللمولى إسماعيل سنة 1082هـ/1671م[6]، وللمولى أحمد بن إسماعيل سنة1139هـ/1726م[7]، وللمولى عبد الملك بن إسماعيل سنة 1140هـ/1727م[8]، وللمولى على بن إسماعيل سنة 1734هـ/1147م[9]، وللمولى محمد بن إسماعيل سنة 1149هـ/1736م، بعد عزل المولى عبد الله[10] وللمولى المستضيء بن إسماعيل سنة1151 هـ/1738م[11].

كما أنهم مقابل هذه الحظوة المعنوية التي ينالونها بتأديتهم هذه البيعة التي تعبر عن وزنهم بالمجتمع المغربي، يحصلون على مقابل مادي[12].

وبين الفينة والأخرى من فترة حكم أي سلطان كان الشرفاء يتوافدون على حضرته لتجديد الولاء والطاعة، كما حدث مع المولى عبد الله سنة 1153هـ/1740م[13].

ويتجلى لنا سمو مكانة الشرفاء بالمجتمع المغربى على الصعيدين الرسمي والشعبي عندما تحل أزمات اقتصادية وسياسية، فعلى الصعيد الاقتصادي نجد أنه حدث بمدينة فاس جفاف كبير سنة 1091هـ/1670م، وأثناء إقامة صلاة الاستسقاء بباب الحمراء داخل باب الفتوح، كانت نعال المصطفى صلى الله عليه وسلم – التي توجد إلى اليوم في ملك الصقليين الطاهريين الحسينيين[14]– بجانب الخطيب محمد العربى بردلة، وكان من بين المصلين شرفاء فاس تبعا لنصيحة شيخ الإسلام عبد القادر بن علي الفاسي الفهري، وقد استشفع الخطيب في خطبته بآل البيت، وأدى إلى نزول المطر بغزارة[15].

وعلى الصعيد السياسي، قامت فئة الأشراف بالاستشفاع لدى المولى إسماعيل لكي يبقي المولى محرز واليا بفاس الجديد سنة1091هـ/1680م[16].

وأثناء سنة 1114هـ/ 1720م، قام أعيان فاس وتوافدوا على حضرة المولى إسماعيل ببلاطه بمكناسة الزيتون، وكان في مقدمتهم الشرفاء الطاهريون الصقليون الحسينيون، الذين حملوا

معهم النعال النبوية الشريفة، وقاموا بالاستشفاع بها لدى الجناب الشريف لكي يقوم بالتخفيف من شدة الضرائب فقبل شفاعتهم[17].

ويرجع الفضل إلى الفئة نفسها في إصلاح ذات البين بين سكان فاس والمولى عبد الله سنة 1142هـ/1729م، لما رفض هؤلاء السكان تسليم البساتين والقصبات الموجودة بهذه المدينة للسلطان، وهذا الموقف جعل السلطان يصل هؤلاء الوسطاء بألف دينار،علاوة على منحهم أرفع اللباس[18].

كما أصدر السلاطين ظهائر شريفة، منها ما تحث على تعظيم آل البيت فقط، ومنها ما تحث على تعظيمهم ومنحهم امتيازات[19].

والسلطة المركزية لم تأخذها هوادة في الضرب بقوة على كل من يؤذي الأشراف، ولعل أبرز مثال لذلك هو ابن زيان الذي قام بالتنكيل بأشراف فاس، وبمصادرة أموالهم سنة 1151هـ/1738م، وهذا العمل جعل السلطان المولى المستضيء يأمر أن يطاف بهذا الشخص على دابة وهو يردد عبارة: "هذا جزاء من يؤذي الأشراف"، فطيف به، ثم قطع رأسه وعلق على باب المحروق قرب باب أبي الجنود بفاس[20].

وعند حلول السلطان بإحدى المدن، كان من الطبيعي أن يجد الشرفاء في مقدمة المستقبلين له[21].

ولأن لكل صفو كدرا جاءت مرحلة المحنة، حيث عانى الشرفاء كثيرا، فبعد مرور أزمة الثلاثين سنة التي عرف المغرب خلالها الفوضى الشاملة، كان من الطبيعي أن يكون أصحاب هذه الفئة الاجتماعية قد أصبحوا يعانون الكثير،بسبب ما تقلدوه من وظائف على مسرح الأحداث بالمجتمع المغربى.

إضافة إلى ذلك أدت كثرة أدعياء النسب الشريف طمعا في الحصول على عدة امتيازات، كالإعفاء من دفع الضرائب والحصول على الهبات إلى إنهاك موارد الدولة، وإلى ضياع الكثير من العطايا لصالح آل البيت الشرعيين، وقد تبلورت خلال هذه الفترة من الأزمة مظاهر التنكيل بالشرفاء، كما هو الشأن بالنسبة لتنكيل جيش العبيد بشرفاء وزان سنة 1141هـ/ 1728م[22]،

وكذلك فعل السلطان المولى محمد بن عربية، الذي قام سنة 1149هـ/1736م بالتنكيل بشرفاء سلجماسة وفاس لما تقلد زمام السلطة، وذلك بسبب رفضهم تأدية البيعة له[23].

ثم جاء يسران بعد العسر، حيث أولى السلاطين العلويون بعد اسقرار المغرب عقب أزمة الثلاثين سنة، عناية كبيرة بالأشراف.

حيث أخذ الشرفاء يقومون من جديد بلعب وظائفهم على الساحة السياسية، فما أهم الوظائف التي أنيطت بهم مَهمة القيام بها؟ – وما هي الامتيازات التي حصلوا عليها مقابل ذلك؟ – وما الجهود التي قامت بها السلطة المخزية للتصدي لظاهرة المتشرفة؟

المطلب الأول : الوظائف السياسية للأشراف :

إن حضور الأشراف في حفل البيعة كان ضرورة لازمة، فالمولى محمد بن عبد الله كان ممن بايعه بمراكش الحمراء فئة الشرفاء[24]، وكذلك الشأن بالنسبة للمولى اليزيد بضريح المولي عبد السلام بن مشيش بجبل العلم[25]، والمولى سليمان بضريح المولي إدريس الثاني بفاس[26]، وإنَّ مكانَيْ بيعة المولى اليزيد والمولى سليمان يؤكدان على سمو مكانة صاحبي الضريحين اللذين ينتميان لآل البيت لدى عامة الناس وخاصتهم آنذاك، وهو الأمر الذي يسهم في زيادة كسب التأييد لكل من السلطانين.

وقد كان لجوء الجناة إلى بعض الأضرحة الرئيسة بالبلاد كما هو الشأن بالنسبة لأضرحة المولى عبد السلام بن مشيش، والمولى إدريس الأول، والمولى إدريس الثاني بمثابة لجوء سياسي إلى تراب دولة أخرى في عصرنا[27]، ولعل أبرز مثال يعطى هو لجوء المولى اليزيد ثلاث مرات إلى ضريح المولى إدريس الأول، خلال سنة 1182هـ/ 1768م مرتين، وخلال سنة 1189هـ/1775م، مرة واحدة[28]، نظرا لكونه أعلن الثورة ضد والده، مما جعل عقابه أمرا منتظر الحدوث، غير أن احتماءه مرتين بضريح مؤسس أول دولة مغربية مستقلة وشريفة، واستشفاع فئة اجتماعية متميزة، وهم أشراف زرهون لدى السلطان المولى محمد بن عبد الله جعل هذا الأخير يصدر عفوه بدون تراجع، ونظرا للسببين نفسيهما فقد تم خلال المرة الثالثة العفو عن المولى اليزيد صحبة جيش العبيد الذين كانوا يساندونه في ثورته[29].

وقد كان حضور الشرفاء خلال عهد المولى محمد بن عبد الله لاستقبالهم له عند حلوله بمدينة فاس من المراسيم الجاري بها العمل[30]، وكذا تأديتهم صلاة الجمعة بجانبه، وكذلك حضورهم حفلات زفاف أبنائه[31].

والسلطة المركزية لم تأخذها هوادة في التنكيل بمن يسيء إلى أصحاب هذه الفئة الاجتماعية، كما هو الأمر بالنسبة للمولى حسن بن إسماعيل الذي كان شرفاء سجلماسة يتضايقون من نفوذه، فوضع السلطان نفسه حدا لهذا العمل رغم أن المولى الحسن يعتبر عمه، وذلك كاستجابة لطلب شرفاء سجلماسة، وحدث ذلك سنة 1198هـ/1783م[32].

وكان من الطبعي أن يحدث في كل علاقة ما هو إيجابي وسلبي، وفي هذا الصدد نجد السلطان المولى محمد بن عبد الله قد راسل بعض فئات الأشراف بفاس، وهم الأدارسة والطالبيون والغالبيون والعلويون الحسنيون، ثم الصقليون والعراقيون، والمسفريون الحسينيون، وعاتبهم لكونهم لم يقدموا يد المساعدة لابنه المولى إبراهيم لما نهبت داره[33].

وإذا كانت هذه الحادثة تبرز لنا أسماء سبعة بيوتات شريفة بالمغرب خلال عهد هذا السلطان، فإنها تؤكد على كون أصحاب هذه الفئة الاجتماعية كان لهم وزن يؤثر في سير الأحداث بهذه المدينة.

وخلال سنة 1235هـ/1820م، حدثت فتنة بفاس بسبب نزاع وقع بين قاضيها العباس بن أحمد التاودي، ومفتيها الفقيه محمد بن إبراهيم الدكالي في قضية جرت بين شريفين،أحدهما شفشاوني حسني، والآخر عراقي حسيني، وكتب جماعة من المدرسين وطلبة العلم رسالة شكوى تبرز أن حكم القاضي يعتبر جائرا، ولكن السلطان لكمال أناته وعقله، لم يقبل شهادة عالم على مثله[34].

ولما رأى المشتكون أن السلطان المذكور لم يساعدهم هجموا على القاضي وهو بمجلس حكمه، وأرادوا قتله، وسدد نحوه الشريف أبو عبد الله محمد الطاهر الكتاني كابوسا أخرجه فيه فاخطأه فانزعج القاضي ولزم بيته[35].

وأعتقد أن الحادثة تبرز لنا سمو مكانة أهل البيت لدى عامة الناس على العموم، ولدى فئة طلبة العلم وأهله على الخصوص، كما توضح لنا أن بعض أهل البيت كانوا يقومون أحيانا بأخذ الثأر لقرابتهم.

ورغم وقوع هاتين الحادثتين فإنهما لم تنالا من حسن العلاقة التي جمعت بين السلطة المركزية والأشراف، ثم إن هذه السلطة قد أغدقت العطايا لفائدة أصحاب هذه الفئة الاجتماعية.

المطلب الثاني : عطايا السلطة المركزية للشرفاء :

لما تولى زمام السلطة المولى محمد بن عبد الله بعد بيعته بمراكش، توجه إلى مدينة فاس وأجزل العطاء لكثير من الفئات الاجتماعية ومن جملتها فئة الأشراف[36].

ثم أمر سنة 1179هـ/1765م بصرف ريع ضريح سيدي أحمد بن محمد الشاوي الكائن بحومة الجرف من عدوة فاس القرويين لصالح الشرفاء القادريين الحسنيين[37].

وقد أصدر هذا السلطان ظهائر شريفة لفائدة ذرية الرسول صلى الله عليه وسلم، وهكذا أصدر ظهيرا سنة توليته زمام السلطة لفائدة شرفاء أولاد الولي سيدي خلف يتضمن احترامهم، وإخراجهم من زمرة العامة، ودعوتهم لصرف زكاتهم وأعشارهم لصالح ضعفائهم[38].

وخلال سنة 1190هـ/1776م أصدر ظهيرا يتضمن تخصيص مال إراثة المنقطعين بفاس لفائدة الشرفاء بهذه المدينة، ويحدد هذا الظهير ست عشرة طائفة منهم للاستفادة من هذا الامتياز المادي، سواء من السبط الحسني كالأدارسة والعمرانيين، أو من السبط الحسينى كالعراقيين والصقليين[39].

وخلال سنة 1199هـ/1784م، أصدر ظهيرا لفائدة الشرفاء الأدارسة أهل تغمرت ضمن احترامهم من جهة، وإعفاءهم من التكاليف والوظائف السلطانية من جهة ثانية[40].

أما بخصوص شرفاء تافيلالت فقد أصبحوا يحصلون كل سنة على مائة ألف مثقال، إضافة إلى ما كان ينعم عليهم به بطريقة مستمرة[41] .

وقد أصبح بقية شرفاء المغرب يحصلون على نفس الحصة من المال سنويا[42]، وخلال سنة 1189هـ/1775م، وصلهم بمائتي ألف دينار[43].

ومما يسجل بمداد الفخر لهذا السلطان بخصوص العطايا لصالح الشرفاء أن نهجه هذا الاتجاه لم يقتصر على شرفاء المغرب، بل تجاوز حدود المغرب، وذلك أنه وصل شرفاء الحجاز واليمن بصلات كبيرة، وهكذا بعث صحبة ولده المولى عبد السلام ألف سبيكة من الذهب لأشراف الحرمين الشريفين وينبع وبدر وغيرهم بالحجاز[44].

وأرسل سنة 1199هـ/1784م لشرفاء الحجاز واليمن ثلاثمائة وخمسين دينارا[45]، حتىأصبحت عشرة آلاف مثقال راتبا سنويا لأهل الحرمين الشريفين، وشرفاء الحجاز واليمن[46]، ومن أجل ضمان استمرارية هذه السياسة فقد حبس هذا السلطان أملاكا يستفيد من مدا خيلها الشرفاء[47].

وخلاصة القول إن هذا السلطان قد أغدق كثيرا على الشرفاء، وأغناهم عن غيره، وملأ وطابهم من بره وخيره[48].

أما السلطان المولى اليزيد فقد كان ذا سخاء وجود وإنعام، معتنيا بجوائز آل البيت الكريم[49]، ومن أجلالغاية نفسها أصدر ظهائر لصالح بعض آل البيت تأمر بتعظيمهم، كما هو الشأن بالنسبة لظهير شريف أصدره لصالح الطاهر بن محمد الخرشفي بتاريخ 1204هـ/1789م[50].

ورغم ان المولى سليمان أمر بمنح تسليم مال إراثة المنقطعين بفاس على شرفائها لما كثر أدعياء النسب الشريف، فإن المولى اليزيد أغناهم عنه بالعطايا المترادفة[51]، واشتهر بإحسانه لآل البيت منتهى الإحسان[52].

وعلى سُنة أبيه أنعم هذا السلطان على الشرفاء بالمغرب بمائة ألف مثقال[53].

ولا أدل على علو منزلة الشرفاء لدى السلطان مولاي اليزيد أنه كان يعتزم نقل جثمان والده من الرباط ليدفنه بضريح الإمام عبد السلام بن مشيش، غير أن أهل الرباط طلبوا منه أن يتركه بركة في بلادهم[54].

ولحصر فروع الشرفاء، ورصد لوائح الأسر أو الأشخاص المعنيين بالاستفادة من الامتيازات المادية والمعنوية، فقد كانت عمليات الإحصاء تتم بكثير من الضبط في أغلب الأحيان.

ويقدم لنا الأستاذ أحمد العماري وثيقة في هذا السياق، نقلا عن الضابط المؤرخ مارتان (Martin) مؤرخة في عام 1211هـ/1797م، وهي عبارة عن قائمة مفصلة بأعداد الشرفاء العلويين المقيمين بواحات وقصور توات، والذين استفادوا من هبة مالية قدرها خمسمائة وألفيمثقالا، بعثها إليهم السلطان مولاي سليمان، وقد بلغ مجموعهم ثمانية وثمانين وثمانية آلاف نفس[55].

ويعلق أحمد العماري على هذا العدد، بأنه كان يمثل "ربع سكان إقليم توات كله، هذا دون غيرهم من بقية الشرفاء".

فإذا وضعنا في الحسبان باقي الشرفاء الموزعين في مختلف أنحاء التراب المغربي، أدركنا بوضوح العبء الذي كانت تشكله هذه الشريحة على الخزينة، ولم يكن بمقدور الدولة أن تتحمله، خاصة مع ما طرحته مسألة "الْمُتَشَرِّفة" من مشاكل في هذا الباب، علاوة على توالي الهزات الاقتصادية والسياسية التي كانت تتعرض لها البلاد بين الفينة والأخرى.

ومن مظاهر التبرك بالأشراف التي أصبحت سائدة في ذلك العصر، تقبيل رؤوسهم وأطرافهم، والتقرب إليهم بشتى الوسائل، إلى درجة أنه "كان في الفئات الشعبية من يهدي بناته إلى الأشراف تبركا، وليتزوجوهن من غير تكاليف تلزمهم"[56].

المطلب الثالث : جهود السلطة المركزية في التصدي لظاهرة (المتشرفة):

أدت الامتيازات التي حصل عليها الأشراف في عهد السلاطين الثلاثة المولى محمد بن عبد الله، والمولى اليزيد، والمولى سليمان، إلى بزوغ ظاهرة "المتشرفة"،ومما لا شك فيه أن خير من يصف لنا هذه الظاهرة هم المعاصرون لها، وكذلك بالنسبة للحلول التي أعطيت لها، وهكذا نجد محمد بن عبد الصادق بن ريسون العلمي الحسيني يقول : «وقد كثر المدعون في زماننا لهذا النسب الكريم، جرأة على سيد الوجود صلى الله عليه وسلم، وجهلا بالوعيد الوارد ... وانضم إلى ذلك تساهل العوام في شهادتها، ومسامحة الخاصة في الإنكار على من انتسب لهذا المقام الشريف، ظنا منهم أن ذلك أسلم لهم، وهيهات! فأين السلامة وقد أسلموا الذخيرة الحسنى الذي هو النسب النبوي، الذي إليه المفزع معاشا ومعاذا، ومنه استمداد العالم ظاهرا وباطنا؟ وتركوه في أيدي العوام يبيعونه بثمن بخس»[57].

وعلى منواله يجسد هذه الظاهرة أبو القاسم الزياني فيذكر أنه: «لما مات المولى إسماعيل تبدل أهل المناصب الذين كانوا في دولته ممن لا خبرة لهم، وقام المتشرفة وأهل الدعاوى، وكتبوا الرسوم وزوروا الشهادات، وقصدوا الملوك في تجديد ما كان بيدهم، ولم يجدوا من ينبه عليهم ولا من يلتفت لتلبيسهم »[58].

وقد أصبحت الخزينة تعاني من العجز المالى من جراء الامتيازات المالية، كالإعفاء من الضرائب[59] التي أصبحت تمنح للشرفاء والمتشرفة على حد سواء، ولما تقلد زمام السلطة المولى محمد الثالث قام بفرض الزكاة والأعشار على القبائل، لكن عماله الذين أنيطت بهم مَهمة استخلاصها لم يجدوا من يعطيها لكثرة ادعاء الشرف[60]، مما أرهق الدولة كثيرا، فتصدت الدولة لتحقيق النسب الشريف، وزجر كل من أثبت في حقه تهمة تزويره، وقد تم الاعتماد على أهل التخصص في هذا الباب، وعلى رأسهم سليمان الحوات، وفيما يلي بيان ذلك.

في خضم تفشي ظاهرة المتشرفة السالفة الذكر تقلد الحكم السلطان المولى محمد بن عبد الله، وكان عالما بعدة علوم، من بينها علم الأنساب[61]،وذلك مؤشر على أنتحقيق النسب الشريف سيصبح على يديه قائما، خصوصاأنه من أهل البيت، الذين عُرفوا بغيرتهم على نسبهم الشريف[62].

وهكذا لما تقلد زمام السلطة قام بتكليف العلماء والقضاة وأعيان القبائل بالبحث في المجتمع البدوي للتمييز بين الشرفاء والمتشرفة، بالاعتماد على الكناش الإسماعيلي الذي سُجِّلَ فيه الشرفاء الشرعيون، وقامت النخبة المذكورة بتنفيذ المهام التي أسندت إليها، وأصبح للشرفاء بالبادية أشياخهم الذين كلفوا بدفع زكواتهم وأعشارهم[63].

أما بخصوص المجتمع الحضري، فإن السلطان سيدي محمد بن عبد الله لما تقلد زمام السلطة، قام بإصدار ظهير شريف أسند فيه خطة النقابة لاثني عشر شريفا بمدينة فاس لتمييز الشرفاء من المتشرفة، ونجد من بين هؤلاء النقباء عبد الملك بن أحمد العمراني الجوطي، وحفيد بن محمد فتحا الصقلي الحسيني، ومما يقوله السلطان في هذا الظهير بالنسبة للمهام المنوطة بهؤلاء ما نصه: " وآذَنَّا لهم في تفحص الرسوم الحادثة والقديمة، والبحث عن أصول المنتسبين للنسبة الطاهرة الكريمة، والاطلاع على ما في أيديهم من البَيِّنَات والعقود، والنظر في الموجبات

والشهود، وتصحيح النسبة وإبطالها بالموجب الشرعي، والوجه الواضح المرسي على السنن المعروفة والنهج المعهود)[64].

وعلى إثر حدوث الجفاف سنة 1201هـ/1787م، أمر السلطان المولى محمد بن عبد الله بترتيب الدقيق في المدن وتفريقه في كل حي على الضعفاء، وهذا الأمر جعل أشراف فاس يطلبون من السلطان أن يخصهم بنصيبهم ولا يدخلون مع عامة الناس، فأجابهم السلطان بالقبول، ثم أعطى تعليماته بأن يقسم مال إراثة المنقطعين بفاس على هؤلاء في كل شهر، وهذه الامتيازات فتحت الباب من جديد على مصراعيه، حيث برز من جديد كثرة أدعياء النسب الشريف من أجل الاستفادة من الامتيازات نفسها، وأمام هذه الوضعية اشتكى عامة الأشراف للسلطان المذكور من أجل العمل على وضع حد لهذه الظاهرة[65].

وكعادته استجاب السلطان بالقبول لهذا الطلب، فأصدر يوم الأحد 17 جمادى الثانية1201هـ، وفق 25 فبراير 1787م، ظهيرا شريفاحدد فيه الشرفاء الشرعيين الذين يمكنهم الاستفادة من مال إراثة المنقطعين بفاس، وهذا الظهير الشريف إن كان قد وضع حدا من جديد للمتشرفة، فهو يؤكد على كون هذا السلطان كان له إلمام بالأنساب عامة، وأنساب الأشراف على الخصوص، ومما يذكره السلطان في هذا الظهير ما نصه: (وقد أحاطت الناس بما لم يحيطوا به علما، ويعلم ويتحقق أن العلماء العاملين أجمعوا أن النسب المقطوع به في غربنا من غير شك ولا ريب، هو ما أدخل مولانا الجد[66]... وشهدت لهم به الكافة والجمهور، وحقق من دفتر لأبي العباس أحمد المنصور...)[67]، وبمقتضى هذا الظهير منحت خطة النقابة للبحث في النسب الشريف لمولاي رشيد بن عبد الهادي بن عبد النبي الدرقاوي الحسني[68].

وهكذا خلال عهد هذا السلطان أصبح النسب الشريف محققا بالمغرب وأعطى الحق لأهله، ورد كل فرع لأصله[69]، وأُخمد أهل الدعاوى ولم يَبْقَ لهم ذكر[70].

ولما تقلد زمام السلطة المولى اليزيد أثبت شرف أهل الدعاوى، الذين ذكروا له أن والده حرمهم من شرفهم، وتم ذلك على يد الحاجب ابن الزنكي، وكاتبه بلعباس[71].

أما المولى سليمان فقد اشتهر بعلمه وفضله، وقام بتجديد الظهائر التي منحها سلفه المولى اليزيد للأشراف والمتشرفة، غير أنه لما قامت الرعية بتقديم شكوى له، أصدر تعليماته لعماله بعدم

منح صلاحية للظهائر التي قام بتجديدها، ثم أمرهم بتحصيل الزكاة والعشر، ولا يتركوهما لشريف أو متشرف[72].

كما قام بإصدار ظهيرين شريفين خلال سنة واحدة، مما يعبر عن وزن هذه الظاهرة بالمجتمع المغربي خلال هذه الفترة الزمنية، وقد حدث إصدار الظهير الأول خلال يوم الاثنين 7 ربيع النبوي عام 1210هـ،وفق 11 شتنبر 1775م، وهو موجه إلى النقيبين الشريفين العالمين ، السيد سليمان الحوات بن محمد العلمى الحسني مؤلف "السر الظاهر"، والسيد عبد الكبير بن عبد الهادي بن عبد النبي الدرقاوي الحسني، وهذا الظهير يؤكد على ثلاثة أفكار أساسية:

بالنسبة للفكرة الأولى: فهو يذكر أنه بالاستناد إلى ديواني السلطانين: المولى أحمد المنصور السعدي، والمولى إسماعيل العلوي، اللذين يشتملان على أسماء الأسر الشريفة النسب بالمغرب، فإن نقباء الأشراف خلال عهد المولى محمد بن عبد الله قد أغفلوا إضافة بعض الاشراف الشرعيين، وهو الأمر الذي يحتم تدارك هذا الإغفال[73]،

أما الفكرة الثانية : فتتجلى في إشارة السلطان نفسه إلى أن الأشراف بالمغرب يتميز نسبهم بكونه عبارة عن طبقات وفق مقاييس، ومما يقولهالظهير في هذا المضمار ما نصه: (وأهل النسبة فيه طبقات بعضها فوق بعض درجات، فأولهم المشاهير الذين عد شرفهم المتواتر ثم أهل الرسوم والظهائر التي لا يتوجه إلى أهلها طعنه ولا يتطرق للمتمسك بها احتمال مين، ثم أهل الرسوم التي توجه الطعن إليها، وقد ضرب لهم الآجال عليها، ثم أهل الظهائر والتحلية التي ربما يكون بها عبرة في الظاهر ثم أهل الدعاوى المجردة مع أهل الدعاوي الكاذبة، وهم من الكثرة أجناد مجندة)[74].

وأما الفكرة الأساسية الثالثة التي يتضمنها الظهير نفسه فتتجلى في الدعوة إلى ضرورة تمييز الشرفاء من المتشرفة.

وفيما يتعلق بالثلاثين فرقة التي تدعي النسب الشريف، وكان قد أعطى لها أجلا كي تبرر مصداقية ادعائها، فمن الأفضل إثبات شرف نسبها لعدم وجود دليل ينفي ادعاءها خصوصا مع قرب الاحتفال آنذاك بذكرى مولد جد الأشراف صلى الله عليه وسلم[75].

أما بخصوص إصدار الظهير الثاني، فيرجع إلى يوم الأربعاء متم شعبان عام 1210هـ،وفق 9 مارس 1796م، وقد أصدره جوابا على رسالة توصل بها من النقيبين السالفي الذكر،وأهم ما تضمنه هذا الظهير المولوي الشريف هو موافقة المولى سليمان لإضافة النقيبين المذكورين للشرفاء العلميين والقادريين ضمن قائمة الشرفاء المنعم عليهم(76)، والتحذير من ادعاء النسب الشريف الذي من أجل المحافظة على حرمته، وضعت خطة النقابة(77).

ومن هنا يتضح أن المولى سليمان قد بذل جهودا جبارة في تحقيق النسب الشريف حتى إن المتشرفة انقطع كلامهم واستراحت الرعايا من ضررهم واستكانوا(78).

خاتمة :

وتبعا لمكانة هؤلاء الأشراف في المجتمع المغربي، وتنامي وظائفهم على المستويين الاجتماعي والسياسي، فقد كان من البدهي أن تتعدد الكتابات حولهم، وهي عادة ما كانت تتناول فوائد علم النسب، وفضائل أهل البيت الشريف بما ورد في الكتاب والسنة والآثار، وحكايات عما ينتج عن الإحسان إليهم من الخيرات والمكرمات، وما ينال من الثواب والأجر بعد الممات، ثم تنتقل إلى ضبط أنساب الشرفاء، ورصد فرقهم، ومواضع استقرارهم، وبعض أخبارهم.

وقد لاحظ الأستاذ مولاي هاشم العلوي في مقدمته التحليلية لكتاب التقاط الدرر أن الاتجاه الذي اتخذته كتب الأنساب في العصر العلوي، كان "اتجاها دينيا، بحيث ارتبطت بقرابة النبي صلى الله عليه وسلم ومن ينتسب إليه سلاليا بدلا من محافظتها على جانب القرابة من أية أسرة كانت"(79).

ثم يشير إلى أن الاهتمام بالأنساب تحول من الاعتناء بالسلالة والقبيلة "إلى بحث تاريخ الأفراد والأسر من حيث القرب أو البعد عن النبي عليه الصلاة السلام، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تحويل الهدف بالاعتناء بالأنساب من المحافظة عليها إلى الدفاع عنها على أساس القداسة والبركة"(80).

وحيث إن مسألة الشرف بمعنى صحة الانتساب للبيت النبوي الطاهر الشريف، قد اختلط أمرها كما أسلفت بين صحيح النسب وصريحه وبين منتحل له بدون حجة، فقد "تَشَرَفَّ" كثير من المدعين وتراموا على ما ليس لهم.

وحيث إن القضية من الأهمية بمكان على مستوى نظام الدولة المغربية العلوية الشريفة، فقد تصدى لها ملوك المغرب بكل حزم، وأسندوا أمر ضبطها وتوثيها لعلماء الأنساب الموثوقين، وكبار مؤرخي الدولة وثقاتهم.

في هذا الإطار عمل المؤرخ النسابة سليمان الحوات على تحرير كتاب ضابط في موضوع الأنساب الشريفة، وخصوصا أنساب القادريين الفاسيين، فكان كتاب "السر الظاهر فيمن أحرز بفاس الشرف الباهر من أعقاب الشيخ عبد القادر" من أهم ما ألف في عهد السلاطين الثلاثة سيدي محمد بن عبد الله، والمولى سليمان، والمولى اليزيد، خصوصا وأن تحرير الأنساب في تلك المرحلة وتوثيقها كان يعتبر جزءا من الهوية الوطنية المغربية، وأحد ضوابطها الاجتماعية والإدارية، قبل إنشاء ما يسمى بمؤسسة الحالة المدنية في الجهاز الإداري المغربي بضوابطها القانونية وركائزها التنظيمية.

---

(1) - A. Laroui. Les origines sociales. Et culturelles. P92.

(2) - Norman Cigar .Société et vie politique a Fès : (0661/0381)Hesperis Tamuda . Volume 18/p : 102

(3)- أبو القاسم الزياني، تحفة الأعلام، مخطوط المكتبة الوطنية بالرباط ، رقم : ك 224، ص. 12.

(4)- محمد بن الطيب القادري، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق : محمد حجي وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، الطبعة الأولى 1407هـ/1986م، ج2، ص.ص.323-324.

(5)- نفسه، ج2، ص.168.

(6)- أحمد بن خالد السلوي الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1954- 1956م، ج7، ص.45.

(7)- نفسه، ج7، ص.114.

(8)- نفسه، ج7، ص.119، و محمد القادري، نشر المثاني، م. س، ج3، ص.ص.299-300.

(9)- نفسه، ج7، ص.147.

(10)- محمد القادري، نشر المثاني، م.س، ج3، ص.393.

(11)- الناصري، الاستقصا، م س، ج7، ص.147.

(12)- نفسه.

(13)- محمد القادري، نشر المثاني، مس، ج3، ص.114.

(14)- بخصوص هاته النعال، ينظر، عبد الواحد الفاسي، غاية الأمنية وارتقاء الرتب العلية،تحقيق خال صقلي في إطار نيل دبلوم الدراسات العليا، وتوجد نسخة مرقونة منه بخزانة كلية الآداب بالرباط، نوقشت عام 1409هـ/1989م،ج1، ص.ص.466-471.

(15)- محمد بن المدني كنون، الدرة المكنونة في النسبة الشريفة المصونة، المطبعة الحجرية، فاس، 1319هـ/1901م، ص.147.

(16)- محمد القادري، نشر المثاني، م س، ج2، ص.ص.295-296.

(17) - نفسه، ج3، ص.144.

(18) - نفسه، ج4، ص.ص.322-324.

(19) - هناك ظهير إسماعيلي بتاريخ 1085هـ/1674م، وهو صادر لصالح أولاد شماس أهل فجيج، ومما ورد به ما نصه : (واحترمناهم وعظمناهم تعظيما للنسب الطاهر) ونص هذا الظهير يوجد مخطوطا بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم: ك 1584 ضمن مجموع ص.64.

(20) ـ الناصري، الاستقصا، م.س، ج7، ص.149.
(21)ـ نفسه، ج7، ص.125.
(22)ـ محمد بن الطيب القادري، م. س، ج3، ص.ص.318-319.
(23)ـ نفسه، ج4، ص.ص.14-15.
(24)ـ تحدث عن ذلك كل من أحمد الناصري، الاستقصا، م.س، ج8، ص.4،ومحمد بن أحمد أكنسوس، الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي، المطبعة الحجرية، فاس، 1336هـ/1918م، ج1، ص.134.
(25)ـ تحدث عن ذلك كل من أحمد الناصري، الاستقصا، م.س، ج8، ص.6، عبد الرحمان بن زيدان، الدرة الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، طبعة 1356هـ/1937م، ص.65، محمد أكنسوس، الجيش العرمرم، م.س، ج1، ص.18، ومحمد فتحا البزيوي، تاريخ دول الإسلام، ص.149، مخطوط بالخزانة الحسنية، تحت رقم: 414.
(26)ـ تحدث عن ذلك كل من : أحمد الناصري، الاستقصا، م.س. ج8، ص.ص.87-90، وعبد الرحمان بن زيدان، الدرة الفاخرة، م س، ص.28، و محمد أكنسوس، الجيش العرمرم، م س، ج1، ص.181.
(27)ـ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة الطبعة الأولى 1405هـ/1985م، ج3، ص.435.
(28)ـ أحمد الناصري، الاستقصا، م.س، ج8، ص.ص.73-75، ومحمد فتحا البزيوي، تاريخ دول الإسلام، م.س، ص. 148.
(29)ـأحمد الناصري، الاستقصا، ج8، ص.ص.45-47.
(30)ـ محمد القادري، نشر المثاني، م س، ج4، ص.124.
(31)ـ المصدر نفسه، ج4، ص.176.
(32) ـ الناصري، الاستقصا، م.س، ج8، ص.51.
(33)ـ أبو القاسم الزياني، التاج والإكليل فيما يسر السلطان الجليل، مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم : 2953، ص.ص. 185-188، والرسالة المذكورة وردت بدون تاريخ.
(34) ـ الناصري، الاستقصا، م.س، ج8، ص.5.
(35)ـالمصدرنفسه، ص.ص.147-148.
(36) ـ الناصري، الاستقصا، م س، ج8، ص.5.
(37) ـ محمد القادري، الاستقصا، م س، ج4، ص.ص.167-168.
(38)ـ نص هذا الظهير ورد عند محمد الخلفاوي المخلوفي الحسني، بهجة الأبصار في جميع من وقفت على تحقيق نسبه من آل البيت المختار، ص.382، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالرباط ، تحت رقم : ك 1256.
(39)ـ بخصوص نص هذا الظهير فانظر: عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، مطابع إديال، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1410هـ/1990م، ج3، ص.ص.234-236.
(40)ـ ورد نص هذا الظهير عند محمد الخلفاوي المخلوفي الحسني، بهجة الأبصار، مس، ص. 470.
(41)ـ الناصري، الاستقصا، م.س، ج8، ص.70.
(42)ـ نفسه.
(43)ـ عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس، م س، ج3، ص.226.
(44)ـ المصدر نفسه، ج3، 227-228.
(45)ـ الناصري، الاستقصا، م.س، ج8، ص.57.
(46)ـ المصدر نفسه، ج8، ص.70.
(47)ـ السلطان محمد العلوي، الفتوحات الإلهية في أحاديث خير البرية تشفى بها القلوب الصدية، مخ بخزانة القرويين، تحت رقم 745، ص. أ.
(48)ـ إدريس العلوي الفضيلي، الدرر البهية والجواهر النبوية في الفروع الحسنية والحسينية، مراجعة ومقابلة أحمد بن المهدي العلوي ومصطفى بن أحمد العلوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة المحمدية، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، م.س، ج1، ص.16.
(49)ـ محمد بن جعفر الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق عبد الله الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1425هـ/ 2004م، ج2، ص.231.
(50)ـ ينظر : إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م س، ج3، ص.ص.544-545.
(51)ـ أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي، م س، ص.13.
(52)ـ إدريس العلوي الفضيلي، الدرر البهية، م. س، ج1، ص.174.
(53)ـ الناصري، الاستقصا، م.س، ج8، ص.131.
(54) ـ الضعيف محمد بن عبد السلام الرباطي، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، الطبعة الأولى 1406هـ/ 1986م،ج1، ص.379.

(55) - أحمد العماري، توات في مشروع التوسع الفرنسي بالمغرب من حوالي 1850 إلى1902م، مطبعةالنجاحالدارالبيضاء،الطبعة الأولى 1408هـ/1988م، ص.33.
(56) - إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م س، ج3، ص.544.
(57)- محمد بن عبد الصادق بن ريسون، فتح العليم الخبير في تهذيب النسب العلمي بأمر الأمير، مخ خح تحت رقم 112، ضمن مجموع، ص.19.
(58)- أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي، م س، ص.11.
(59)- إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م س، ج3، ص.544.
(60)- أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي، م س، ص.11.
(61)- أبو القاسم الزياني،الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تقديموتحقيق عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة الرباط، الطبعة الثانية 1412هـ/1991م، ص.18.
(62)- ينظر : محمد بن السكاك المكناسي، نصح ملوك الإسلام بالتعريف بما يجب عليهم من حقوق آل البيت الكرام، المطبعة الحجرية، فاس 1316هـ/1899م، ص.ص. 22-23.
(63)- أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي، م س، ص.ص. 12-13.
(64)- السطور: (6-9) من الظهير الشريف المؤرخ بأواخر جمادى الأولى عام 1171 الموافق لأوائل فبراير 1788، أي بعد تقلد صاحبه زمام السلطة بحوالي ثلاثة اشهر، وهذا الظهير ورد عند عبد الرحمان بن زيدان في إتحاف أعلام الناس، م س، ج3، ص.349، ومحمد بن الصادق بن ريسون، فتح العليم الخبير، م س، ص. 20.
(65)- أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي، م س، ص.13.
(66)- يقصد به الديوان الإسماعيلي الذي يميز الأشراف عن المتشرفة بالمغرب، وتوجد منه صفحات من سبع صفحات بخط أبي القاسم الزياني بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم: د3402.
(67)- يعتبر أحمد المنصور السعدي أول سلطان مغربي حقق نسب الأشراف بالمغرب بكيفية شمولية، غير أن الديوان الذي وضعه في هذا الإطار، والذي اعتمد عليه المولى إسماعيل أثناء قيامه بنفس العمل يعتبر إلى الآن ضائعا.
(68)- ينظر : عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، المطبعة الملكية، الرباط، 1381هـ/1961م، ج2، ص.ص.107- 109، وإتحاف أعلام الناس، م س، ج3، ص.ص.236-241.
(69)- إدريس العلوي الفضيلي، الدرر البهية، م س، ج1، ص.11،ومحمد سكيرج، درر اللآلي في ثبوت الشرف البقالي، مخ بالمكتبة الوطنية بالرباط، تحت رقم : 929، ص. 57.
(70)- أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي، م س، ص. 13.
(71)-المصدر نفسه، ص. 13.
(72)- المصدر نفسه، ص. 13.
(73)- السطور: (13 – 19) من الظهير الشريف.
(74)- السطور : (9-12) من الظهير الشريف.
(75)- السطور: (21- 25) من الظهير الشريف، وبخصوص هذا الظهير فنصه يوجد عند العباس بن إبر اهيم المراكشي، في كتابه الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، تقديم عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1974-1983م، ج10، ص.129،ابن زيدان، العز والصولة، م س، ج2، ص.ص.111- 113.
(76)- السطر 6 من الظهير الشريف.
(77)- السطران (14 – 15) من الظهير الشريف.
(78)- أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي، م س، ص. 13.
(79) - م. هاشم العلوي القاسمي، مقدمة تحقيق كتاب التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار أعيان المائة الحادية والثانية عشر، تحقيق : هاشم العلوي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ/1983م، ص.193.
(80) - المصدر نفسه، ص.ص.193-194.